

ان يكون المضاف صفة والمضاف اليه موصولة لها وهو  
باللف واللام فيجوز ان يحتمل بين اللف والله م  
والإضافة وذلك نحو الضاربه الرجل والراكبه الفرس  
وما عداها لا يجوز فيه ذلك خلافا للفرق في اجازة  
الضاربه زيد ويجوز في المضاف فيه صفة والمضاف  
اليه معرفة بغير اللام ولكن في كلامه في اجازة نحو  
الثلاثة هو قران نحوها المضاف فيه عدد والمضاف  
اليه معدود وللوما جي والمبرد والنحو في قولهم  
الضاربه والضاوية والضاربه ان الضاربه  
في موضع خفض بالضافة ثم قلت السادس  
المضاف لمعرفتك غلام زيد واقول هذا  
خاتمة المعارف هو المضاف لمعرفته وهو في درجة  
ما اضيق اليه غلام زيد في رتبة العلم وغلام هذا  
في رتبة طهارة وغلام الذي جاءك في رتبة الموصوف  
وغلام القاصي في رتبة ذرية الوداة ولا يستثنى  
من ذلك المضاف للمعرفتك لانه ليس في رتبة  
المضمر بل هو في رتبة العلم هذا هو المذهب الصحيح  
وزعم بعضهم ان ما اضيق اليه معرفته فهو في رتبة  
ما نحن تلك المعارف وانما اذها آخر اليه انتم

مطلقاً

مطلقاً ولا يستثنى المضمر الذي يدل على بطلان  
هكذا التقية الثاني قوله كخز روث الوليد المتعب  
فوصف المضاف للمضمر بالاداة باه اسم المرفوع بالاداة  
والصفة لا تكون اعرف من الموصوف وغيره بطلان  
الثالث قولهم مروق بزيب صا حيك ثم قلت  
باب المرفوعان عشرة احدهما الفاعل وهو ما قدم  
العمل او شبهه عليه واستدل به علي بن عيسى في ما  
به او قرعته منكم زيد وصان بكر وضرب عمرو  
القوانين واقول شرعت من هنا في ذكر انواع المبريات  
وبدلت منها بالمرفوعات لانها كان الاستاد وثبتت  
بالمضويات لانها فضلان غائباً وختمت بالمجوزات  
لانها تدعى في العمدة والفضيلة لغيرها هو المضاف  
فان كان عمدة فالمضاف اليه عمدة كما في قولك قام  
غلام زيد وان كان فضلة فالمضاف اليه فضلة  
كما في قولك ولت غلام زيد والتابع متاخر عن  
المتبوع وبعان من المرفوعان بالفاعل لا من حيث  
احدهما ان عاملة لقطي وهو الفعل او شبهه  
تخلف المبتدأ فان عاملة معنوي وهو الاستدلال  
والعامل للفقير لعمري من العامل المعنوي يدل